

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Gornal Misr
DATE:	30-August-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	20,000
TITLE :	"Petroleum Budget" opens Door to Subsidies Lift and Benzene 80 Removal
PAGE:	12
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Laila Al Abd

PRESS CLIPPING SHEET

«موازنة البترول» تفتح الباب أمام رفع الدعم وإلغاء «بنزين 80»

**خبراء: الموازنة غير معبرة عن الحقائق وهناك
خفض وصل لـ 39 ملياراً عن العام الماضي**

كتبت | ثيلى العبد:

على ذات السياق يقول أسامة كمال، وزير البترول السابق، إن الموازنة الجديدة لها فرضياتها، وإذا تحققت فستجفع، مؤكداً على أن 61 مليار جنيه، هو رقم غير منطقي بالمرّة، حيث إن استيراد الغاز الطبيعي من أجل سد احتياجات الكهرباء تعدى 3 مليارات، ولم يؤخذ بها أو عمل حسابها في الموازنة، أي أن 25 مليار جنيه، ضاعت دون أن يعرف أحد أين هي. وأشار وزير البترول الأسبق، إلى أن بنزين 80 لا يوجد في العالم سوى في 3 بلدان نامية من ضمنها مصر، ولا يستعمل إلا في السيارات القديمة ولكن ما يحدث أنه يهرب إلى السوق السوداء ليستخدم بدل المذيبات، لذلك يوجد ضغط عليه وهو منتج ذو دعم لأنه موجه لليسطاء. ولذلك فكرة إلغاؤه مطروحة منذ فترة ونحن في تجهيز البديل.

على جانب آخر يقول إبراهيم زهران، الخبير البترولي، إن الموازنة الخاصة بقطاع البترول كانت بالعام الماضي 70 مليارات، في ظل توتر سوق النفط العالمية، والآن هبط سعر الخام ليصل لأدنى مستوياته، فمن المفترض أن تهبط الميزانية ولكن للنصف، ولكن مع وجود العمالة الزائدة بقطاع البترول والفساد المتراكم بالشركات، فإن الميزانية تتخطى المفترض منها والمواطن هو من يتحمل تلك الأعباء. وأشار زهران، إلى أن أسعار المنتجات البترولية إلى الآن ثابتة نسبياً، ولكن من المحتمل أن تعلق ويحدث رفع للدعم كلياً رغم هبوط أسعار الخام عالمياً.

وأوضح زهران، أن السبب وراء هبوط أسعار الخام، هو توقف الشركات التي تنتج البترول الصخري، إلى أن يحدث ثبوت للأسعار وهذا شيء جيد بالنسبة لمصر، حيث إننا دولة مستوردة للبترول والغاز الطبيعي.

أما عن إمكانية تخزين منتجات بترولية، فأكد زهران، أن هذا لن يحدث، حيث إن البترول من المواد المشتعلة ولا يمكن تخزينه أكثر من 10 أيام. وأضاف زهران، أنه كان من المقرر إيقاف تسويق البنزين 80 منذ عام 1996 في مصر، عندما بدأ قطاع البترول في إنتاج البنزين 90.

أكد خبراء الاقتصاد البترولي أن اعتماد الموازنة العامة لقطاع البترول بـ 61 مليار جنيه شيء لا يعقل، في ظل انهيار السوق النفطية العالمية وهبوط أسعار المشتقات البترولية، وتوقعات المحللين بمصر إلى إمكانية تعدى الموازنة إلى 85 ملياراً في حين أن هناك آخرين رأوا أنها أكثر من المتوقع وأشاروا إلى إمكانية رفع أسعار المنتجات البترولية وأسعار الكهرباء وخصوصاً بعد إعلان تطبيق الشريحتين وتصريح وزير الكهرباء برفع الدعم عن الكهرباء خلال 5 سنوات على الأقل.

وقال حسام عرفات، رئيس شعبة المواد البترولية، في اتحاد الغرف التجارية، إن الموازنة العامة التي اعتمدت بقطاع البترول والتي تم اعتمادها هي 61 ملياراً، في حين أن التوقعات تشير إلى 85 ملياراً وهنا يوجد فرق بينهم يبلغ 24 ملياراً، وهذا الفرق يتم التحصيل عليه من عدة حلول، إما أن يتم تخفيض أسعار الزيت الخام عما هو عليه حالياً، أو تقلص الكميات المستوردة والارتفاع بالناتج المحلي ما يعمل على تقليل فاتورة الاستيراد.

وأضاف عرفات، أنه في ظل هذه الأجواء لا بد من رفع الدعم كلياً وسيكون القرار رئيسياً لصعوبته، فلن يستطيع أحد فتح ملف الدعم إلا رئاسة الجمهورية.

وأشار عرفات، إلى أن فكرة إلغاء بنزين 80، واردة ولكن ليس الآن، ولا بد أن يكون هناك منتج بديل وسعر جديد وهذا لن يتاح حالياً.

وأكد عرفات، أن موقف الطاقة والكهرباء محدد ومعروف وصريح، حيث قام محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة بإعلان الشريحة الثانية للكهرباء وتنفيذها على أرض الواقع.



اسماعيل